المحاضرة الثالثة: الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية من إفرازات العولمة التي تسبب عديد المشاكل للدول المتخلفة خاصة. والتي ينظر إليها كظاهرة غير محببة ومنبوذة في الدول المتقدمة التي تنادي وتفرض حرية انتقال السلع والبضائع ورؤوس الاموال ما عدا الافراد (التي هي بغير حاجة لهم). وهذه الظاهرة اخذت أبعادا اخرى كما الإتجار بالبشر أو استعمالها كأوراق ضغط سياسية من الطرفين

فما أسباب وأبعاد هذه الهجرة غير الشرعية؟

أولا: مفهوم الهجرة والمفاهيم المرتبطة بها:

1 – الهجرة : من الفعل هجر، يهجر، هجرا وهجرانا أي فارق وترك المكان والقوم. وفي الفرنسية تعني شخصا يدخل إقليم دولة أخرى، أو هو الذي يترك إقليم بلده.

وهي على العموم الخروج من أرض إلى أخرى لغرض ما، طلبا للرزق أو العلم او العلاج أو أي منفعة أخرى، أو تفادي محنة... كما تعني الانتقال دوريا بين مكان أو آخر، حيث تقترب من مفهوم الترحال.

2 – والتهجير : هو الهجرة القسرية أو حتى الحتمية، أي إرغام الآخر على الهجرة واللجوء إلى مكان آخر، أو ظروف تجعل الهجرة هي السبيل إلى تجاوز أو تفادي أزمة. ومن يقوم عليه الفعل يسمى (مهجر).

ثانيا: الهجرة غير الشرعية:

هي الهجرة الخارجة عن الشرع، أي خارجة عن أي ضوابط اجتماعية (عرفا أو قانونا أو دينيا). والأقرب هي الهجرة خارج القانون بمعنى الخارجة عن نصوص المشرع المحلي والدولي. لذلك فالهجرة غير الشرعية هي الهجرة غير القانونية، ولتجاوز المعضلة القانونية في تكون سرية، وهو المصطلح الأنسب لوصف هذه الهجرة.

وهذه الهجرة غير الشرعية هي مغادرة إقليم إلى آخر دون سند قانوني أو رخصة تجيزها (دون تأشيرة)، وتكون فردية أو جماعية تحتمها ظروف معينة في الغالب اجتماعية أو اقتصادية. كما يطلق عليها الهجرة غير النظامية.

والمهاجر غير الشرعي: (حسب المكتب الدولي للعمل BIT) هو " كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعيا أو سريا أو دون وثائق أو في وضعية غير قانونية"

أما المفوضية الأوروبية فترى أن " الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى الفضاء الأوروبي (الإتحاد الأوروبي) بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة (أتجار بالبشر) أو حتى الدخول إلى الفضاء بوثائق قانونية ثم المكوث به خارج آجال التأشيرة، أو طالبي اللجوء السياسي غير المتحصلين على حق اللجوء".

وباعتبار أن **الهجرة غير الشرعية (حسب هيئة الأمم المتحدة)** هي تدبير الخروج غير المشروع لشخص أو مجموعة من الأشخاص إلى دولة ليسوا طرفا من رعاياها أو من المقيمين بها عن طريق عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع لهذه الدولة.فإن لها مدخلات عدة أدت إليها، او أن لها أسباب مختلفة يمكن إيجازها في:

ثالثا: أسباب الهجرة غير الشرعية:

1 ـ الأسباب الطبيعية:

- التضاريس الوعرة التي هي عامل طرد للسكان.

- مناخ غير ملائم على الاستقرار والنشاط.

- الكوارث الطبيعية كما التصحر والانجراف والفيضانات والبراكين والزلازل...

2 ـ الأسباب الاقتصادية:

- تدني مستويات المعيشة.

- تفشي ظاهرة البطالة.

- أزمة السكن والإسكان.

-بيئة اقتصادية غير جاذبة للاستثمارات.

3 ـ الأسباب الاجتماعية والثقافية:

- العوز المادي (الفقر).
- تدني الأجور.
- البحث عن الإستقرار إجتماعيا وثقافيا.
- الإنبهار بما توصل إليه الغير في اوروبا كمثال.
- عوامل الجذب المقصودة من الدول المستهدفة.

4 ـ الأسباب السياسية:

- الحروب والحروب الأهلية.
- التمييز العنصري والتصفيات العرقية.
- ظاهرة التطرف والإرهاب.
- عدم وجود مناخ ديمقراطي.

رابعا: مسارات الهجرة غير الشرعية:

1 ـ دول التصدير (أو الانطلاق):

وهي دول الطرد لعديد الأسباب المنفرة من الاستقرار (الدول المتخلفة) كما دول غرب ايفريقيا ـ دول الساحل الإفريقي ـ بعض دول الشرق الأوسط.

2 ـ دول العبور:

وهي محطات إلى الدول المستهدفة من الهجرة (وأحيانا تتحول إلى دول استقرار) وتمثل قاعدة للانطلاق كما ليبيا ـ ليبيا ـ الجزائر ـ المغرب.

3 – دول الاستقلال (الدول المستهدفة):

وهي دول الفرص المنشودة والاستقرار الدائم أو المؤقت، وعادة هي دول أوروبية (الإتحاد الأوروبي) وانجلترا و الولايات المتحدة وكندا ، وكوريا الجنوبية وأستراليا...

خامسا: العوامل المساعدة على الهجرة غير الشرعية:

- تراخيص الهجرة الممنوحة من الدول المستهدفة.
- بعض المهاجرين كفاءات علمية أو مهنية.
- سعي الدول المتقدمة إلى تجديد مجتمعاتها.
- الزواج والزواج الأبيض.
- الاستغلال المتزايد للتأشيرات السياحية الظرفية.
- منح اللجوء السياسي تحت تأثير الظروف السياسية غير الملائمة أو تأثير منظمات حقوق الإنسان.
- عقود العمل المؤقتة وعقود العمل المزورة.
- عقود النشاط الرياضي.

سادسا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية:

- هجرة الكفاءات هي خسارة لعناصر القوة.
- فقدان اليد العاملة المؤهلة.
- افتقاد الرساميل ومن ثمة انحصار الاستثمار.
- غياب النشاط الاقتصادي ومن ثمة الادخار.

آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية:

- العمل على تحقيق تنمية مستدامة في الدول المتخلفة.

- أيجاد مناخ ديمقراطي يحفظ الحريات السياسية والشخصية.

- جلب الاستثمارات.

- تجفيف منابع الإرهاب والجريمة المنظمة.

- تحقيق الاستقرار السياسي بعيدا عن الحروب الأهلية.

- تحسين مستوى المعيشة، وإيجاد سوق عمل قادرة على وضع حد للبطالة.

سابعا: منافذ الهجرة غير الشرعية: من دول الجنوب إلى دول الشمال - ايفريقيا نموذجا -

1 – المنافذ البرية:

عبر الصحراء الكبرى إلى دول شمال ايفريقيا (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) وهي مسارات محفوفة بعديد المخاطر سواء الطبيعية كما قساوة التضاريس (العرق والرق)، أو قساوة المناخ (الحرارة الشديدة).

أو البشرية كما قطاع الطرق والجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة واللصوص.

إضافة إلى الصراع بين المهاجرين غير الشرعيين لأجل المأكل والمشرب والأموال أو التيه في الصحراء.

وهذه الهجرة غير الشرعية تكون مشيا على الأقدام أو بمركبات مختلفة.

2 – المنافذ البحرية:

وهي مرحلة أخرى في الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط سواء باتجاه سردينيا بإيطاليا او البلاد الإسبانية. حيث يبرز مفهوم (الحرقة) وتتم عبر المراكب البحرية الصغيرة التي تستعمل عادة في الصيد الساحلي وهي (غير قانونية ولا مرخصة في العادة)، وعادة ما تضم فوق طاقتها ما يجعلهم عرضة للغرق أو أي فشل بخر للرحلة، خاصة اعتراضات حراس السواحل.

ثامنا: خصائص المهاجر السري:

- من مختلف الأعمار، لكن أغلبهم شباب (بالغو السن القانونية و قاصرون).

- من الجنسين (ذكور وإناث)

- يحملون شهادات علمية أو يد عاملة مؤهلة وأخرى شائعة.

- أغلبهم بطالين.

- من المدن والأرياف.

- ناقمون على الاوضاع المعيشية.

- بعضهم نشطاء سياسيين فارين.

وضع المهاجرين غير الشرعيين:

- تواجد غير قانوني في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أو غيرها.

- العمل غير المرخص خارج الضمان الاجتماعي ومطاردات الشرطة.

- العمل الشاق وبأجور متدنية.

- الزواج المختلط غير الاختياري او الزواج الأبيض لأجل وثائق الإقامة.

- التحول إلى الإجرام أو آفات اجتماعية أخرى.

2. التجانس السكاني واللاتجانس السكاني

1.2. التجانس السكاني:

يعرف الدكتور بوربيع جمال التجانس السكاني بأنه وجود جميع فئات المجتمع في إطار تشاركي وتفاعل إيجابي، ويتجدد في صور توافقية، وقد تصل حد التوافق الكلي كما هو الشعور بالوحدة والتكامل بين أعضاء المجتمع، هو التمسك بالأرض والاعتزاز بالانتماء، اللغة، الدين، واحترام التنوع الثقافي هو وجود صفة التضامن والربط بين الأجيال.

2.2. اللاتجانس السكاني:

اللاتجانس السكاني يعني تواجد أفراد المجتمع في غير توافق ومحاولة فئة مجتمعية السيطرة على باقي الفئات، مع وجود حساسيات ثقافية ولغوية ودينية، كما أعني به كذلك تمايز بين المبادئ الأهداف والمنطلقات ما يسبب مشكلات تهدد الوحدة كان من سكان البلد الواحد أو مع المهاجرين خاصة الغير شرعيين لعدم وضوح أهدافهم وجهة الانتماء الرسمية والفكرية الخاصة بهم.

3. الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على اللاتجانس السكاني

تعمد جميع الدول وفي كل الأزمنة كانت متطورة أو متخلفة لإحداث تجانس سكاني متميز، بل ومثمر لنجاح مختلف السياسات والبرامج، ومواصلة المستوى التطوري للتجانس بين مختلف شرائح المجتمع خاصة التي تتعدد فيها الثقافات، فتعمد الوحدة السياسية للدول على مجموعة من المقومات البشرية بالتركيب السكاني فيها والتي تجمع بين السكان وتكون مشتركة بينهم مؤلفة بين مشاعرهم تجاه الأرض التي تكون الإطار البيئي لهم، ويدخل في عداد هذه المقومات التجانس اللغوي والديني والعرقي بما يكفل وحدة الفكر والمشاعر

كما نعني بالتجانس كيف يتصرف الناس بتناغم مع بعضهم البعض مع مرور الوقت فالعلاقات الاجتماعية على عكس تلك التفاعلية ليست مؤقتة وسريعة الزوال، وهنا يدخل عامل الاتصال ودوره في تأصيل الشعور بالانتماء والولاء عند الأفراد، وإحساسهم بأنهم يعيشون ويتعايشون مع بعضهم البعض لذا يجب على المهاجر أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه التفاعل والتبادل والتأثير والاعتماد المتبادل مع غيره والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة.

ان التنوع الثقافي واختلاف الثقافات بين المهاجرين والسكان الأصليين ينعكس سلبا على امكانية حدوث اندماج ولو بشكل بسيط، لأن اختلاف المنطلقات الفكرية ونمط المعيشة وعادات وتقاليد

الضبط والعلاقات والتفاعلات، محملين بثقافة تقليدية ذات قيم وعادات، وتقاليد وأعراف وسلوكات وأفعال، وعقليات وتصورات لذواتهم وللحياة، وهي ليست من السهل أن تموت في البيئة الحضرية إلا بعد مدة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب كل حالة، وهذا ما يتجلى في الرواسب البدوية والريفية في الوسط الحضري للمدينة في بعض من المظاهر والسمات الثقافية التقليدية كاللباس واللهجة، والسلوكات والأفعال الاجتماعية، والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية البسيطة التي يحافظ عليها

ان من الاشكالات التي تقف أمام اندماج المهاجر اصطدامه بحالة حالة اللاتوازن التي تقوده إما للفرض الكلي أو الصعوبة في تقبل الأخر، نظراً لطبيعة الإنسان الذي لا يتقبل الغرباء ويعدم الثقة فيهم ويعدم الرغبة في مساعدتهم والتعصب اتجاههم، وهذا راجع إلى انه غير معتاد على معاشرة الناس والاختلاط بهم عن قرب، ويكن للمهاجر تعصباً كأن يصفه بصفات تدل عليه (المتخلف، الافريقي)، هذا الوضع ما يجعل بالمهاجر يبادر للتصدي لهذا الوضع، أي علاقته بالإنسان الحضري أولاً، وعلاقته بالبيئة الحضرية نفسها ثانياً، وذلك نجده يتخذ استراتيجيات تدفعه إما للاندماج الكلي أو الجزئي، واما للانعزال والانسحاب بالمرة

لذا يجب على المهاجر أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل والتبادل والتأثير، والاعتماد المتبادل مع غيره، والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة، لأن الرصيد الثقافي الذي يشكل زاد المهاجر الريفي يصبح في كثير من الأحيان غير ذي فعّالية في التعامل مع تعقيدات الحياة في المدينة، مما يجبره على السعي لتحصيل معارف ومعلومات وسلوكات تشكل مجتمعه ما يطلق عليه ثقافة المدينة

ويسعى المهاجرون إلى محاولة فرض انفسهم بشتى الطرق كمحاولة منهم للاندماج والقبول من طرف السكان الأصليين اندماجا اجتماعيا من خلال قبول المعايير والمبادئ التي تخص هذا المجتمع، واقتصاديا من خلال البحث عن فرص العمل والاستقرار المادي، وحتى الاستقرار الاجتماعي، فعدم توفر هذه الظروف تجعل المهاجر يصطدم بمجموعة من الأوضاع التي تجعل امكانية اندماجهم بسرعة وبصورة كلية صعب للغاية ومن هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- تدنى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي مما جعل من الصعب على المهاجرين التواصل مع المجتمع الأوسع ، ويعانون من العزلة والاغتراب
- عدم معرفة الكثير من المهاجرين ب لغة المجتمع المهاجر اليه وأعرافه ونظمه

الأفراد يؤثر سلبا ويمنع امكانية حدوث اندماج بين الفئتين، فهذه العناصر الثقافية تميز المهاجرين حيث تظهر "درجة التباين الاجتماعي والاقتصادي بداخل الأماكن المقصودة وفي الضواحي أيضا، وهو الشيء الذي اثر ويؤثر في الهيكل البنائي للاماكن المهاجر اليها اجتماعيا واقتصاديا.

وينتقل الأفراد وحتى العائلات من مكان إلى أخر يتوفر على أحد العوامل المفقودة في المنطقة في المنطقة المغادر منها سواء كانت هذه الهجرة لدواع تربوية، أو لدواعي اقتصادية وقد تكون دوافع اضطرارية كالحروب والنزاعات وغيرها.

فاذا تحدثنا عن الهجرة لسبب التنمية والرقي نتكلم عن هجرة الاطارات والأدمغة والقيادات المتعلمة مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم مظاهر عدم التجانس السكاني بين المهاجرين والسكان الأصليين الاختلاط العرقي واللغوي، وهذان العاملان مختلفان مما يتسبب في ظهور عدة مشكلات بين المهاجرين أنفسهم، وبينهم وبين السكان الاصليين، فهذا الاختلاف يصعب من عملية الاندماج ويساهم في خلق عدة مشاكل كالعنف والانحراف، وحتى الجريمة وتعاطي وترويج المخدرات والاختطاف وغيرها من الاعتداءات غير المقبولة قانونيا ولا عرفيا.

فمن طبيعة الهجرة والتنقلات السكانية من الناحية الانسانية أنها حركة أفراد اعتادوا العيش في منطقة ما إلى منطقة أخرى جديدة، شريطة أن تتوفر البيئة للبقاء في المنطقة الجديدة فترة من الوقت، ولهذا لا يمكن وصف هذه العملية بغير كونها مغامرة خطيرة ضد المجهول، لأن نهايتها غير معلومة وغير محددة، لأن المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم من أجل الوصول إلى تحقيق حياة أفضل، مهما كانت الصعاب فان المهاجر أو الحراق وهو المصطلح الأكثر تعبيرا عن وضعه والأكثر تداولا، فانه يتخلى عن كل ما يربطه بموطنه الأصلي وبهويته، على أمل منه أن يجد لنفسه موقعا في البلد الذي قصده.

4. صعوبة اندماج المهاجرين غير الشرعيين في البلد المهاجر اليه

نعتقد بأن المهاجرين الوافدين الى المدينة متشبعين بذات جماعية قبلية، وبأساليب مستقرة في السلوك والعمل، وفي أنماط محددة من الولاء والالتزامات وانساق الضبط والعلاقات والتفاعلات، محملين بثقافة تقليدية ذات قيم وعادات، وتقاليد وأعراف وسلوكات وأفعال، وعقليات وتصورات لذواتهم وللحياة، وهي ليست من السهل أن تموت في البيئة الحضرية إلا بعد مدة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب كل حالة، وهذا ما يتجلى في الرواسب البدوية والريفية في الوسط الحضري

للمدينة في بعض من المظاهر والسمات الثقافية التقليدية كاللباس واللهجة، والسلوكات والأفعال الاجتماعية، والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية البسيطة التي يحافظ عليها

ان من الاشكالات التي تقف أمام اندماج المهاجر اصطدامه بحالة حالة اللاتوازن التي تقوده إما للفرض الكلي أو الصعوبة في تقبل الأخر، نظراً لطبيعة الإنسان الذي لا يتقبل الغرباء وبعدم الثقة فيهم وبعدم الرغبة في مساعدتهم والتعصب اتجاههم، وهذا راجع إلى انه غير معتاد على معاشرة الناس والاختلاط بهم عن قرب، ويكن للمهاجر تعصباً كأن يصفه بصفات تدل عليه كالمتخلف، الافريقي، هذا الوضع ما يجعل بالمهاجر يبادر للتصدي لهذا الوضع، أي علاقته بالإنسان الحضري أولاً، وعلاقته بالبيئة الحضرية نفسها ثانياً، وذلك نجده يتخذ استراتيجيات تدفعه اما للاندماج الكلي أو الجزئي، واما للانعزال والانسحاب بالمرة

لذا يجب على المهاجر أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل والتبادل والتأثير، والاعتماد المتبادل مع غيره، والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة، لأن الرصيد الثقافي الذي يشكل زاد المهاجر الريفي يصبح في كثير من الأحيان غير ذي فعّالية في التعامل مع تعقيدات الحياة في المدينة، مما يجبره على السعي لتحصيل معارف ومعلومات وسلوكات تشكل مجتمعه ما يطلق عليه ثقافة المدينة

ويسعى المهاجرون إلى محاولة فرض انفسهم بشتى الطرق كمحاولة منهم للاندماج والقبول من طرف السكان الأصليين اندماجا اجتماعيا من خلال قبول المعايير والمبادئ التي تخص هذا المجتمع، واقتصاديا من خلال البحث عن فرص العمل والاستقرار المادي لهذا يصطدم جل المهاجرين بمجموعة من الأوضاع التي تجعل امكانية اندماجهم بسرعة وبصورة كلية صعب للغاية ومن نذكر:

- تدنى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي مما جعل من الصعب على المهاجرين التواصل مع المجتمع الأوسع ، ويعانون من العزلة والاغتراب
- عدم معرفة الكثير من المهاجرين ب لغة المجتمع المهاجر اليه وأعرافه ونظمه

إن اغلب المهاجرين عاجزين عن تطوير مهاراتهم للنفاذ إلى سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيما بينهم، وخوف الحكومات من أن يحدثون فوضى والدخول في صراعات مع السكان المحليين

ولهذا يسعى المهاجر لفرض نفسه والاندماج مع المجتمع المهاجر إليه سواء بصفة جزئية من خلال الالتزام بقواعد ومبادئ وقيم المجتمع المهاجر إليه، مع الاحتفاظ بالتقاليد والأعراف والعادات الخاصة به، وهذا النوع من المهاجرين يمكن أن يحقق نوعا من القبول، والاندماج الجزئي داخل

الفئة السكانية المتواجد بها، أما في حالة العمل من أجل فرض منطقهم والمحافظة على عاداتهم ومبادئهم وعدم قبول الالتزام بقيم ومبادئ المجتمع المهاجر إليه، يجعل هذا المهاجر يرفض الاختلاط مما يجعل فرضية اندماجه مستحيلة ففي هذه الحالة تظهر عدة تصرفات وأفعال من قبله كالسلوكات العنيفة وغيرها.

وبسبب اختلاف هذه المعطيات يجد المهاجر الذي هاجر من منطلق طلب العمل نفسه في دول مختلفة دينيا وعرقيا وحتى قانونيا، ليدخل في صراع ثقافي بين القيم والمعايير المكتسبة، وينعكس عليه الواقع الاجتماعي المفروض ويسعى من أجل محاولة الاندماج داخل هذه المجتمعات وتحقيق الأهداف المسطرة.

5. الثقافة التنظيمية للمهاجرين بين عدم النضج والتغيرات السوسيو اقتصادية

في ظل تعدد واختلاف الثقافة والهوية بالنسبة لمختلف المهاجرين ففي كثير من الأحيان يتم الاصطدام ما بين المهاجرين والسكان الأصليين بسبب غياب النضج ورغبة المهاجرين في الانتشار والتوسع في مختلف المناطق والحصول على المساعدات بشتى الطرق وبكل الوسائل، فمن التسول وهي الظاهرة الأكثر انتشارا إلى محاولة القيام ببعض المهام للحصول على النقود لكن كل هذا يتوقف بسبب ثقافة المهاجر وعدم توفره على ميكانيزمات الاندماج والتوصل وفرض الذات كل هذا يدخل هؤلاء المهاجرين في صراعات شتى مع السكان الأصليين.

ما يعكس بوضوح تراجع مستوى التفكير وغياب الوعي ونقصه في توفر آليات التواصل والاندماج داخل مجتمع مغاير في عدة مبادئ وقواعد، وتلعب الظروف الاقتصادية دورا بارزا في توجيه حركة السكان، لأن تيارات الهجرة تتجه من المناطق المحدودة الموارد التي يتدهور انتاجها ولا تقدم سوى فرص محدودة للسكان المتزايد إلى المناطق ذات الفرص الأوفر للعمل

وتعد غياب التنمية والنمو من بين الأسباب التي تدفع بالأفراد للهجرة بأي وسيلة كانت، ولهذا فمؤشر ضعف أو انعدام التنمية تم قياسه بفقر الدخل الذي لا يلبي الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومسكن وملبس وغيرها من الحاجات الأساسية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك كمقياس لمستوى المعيشة التي تكون في الغالب متدنية مما يدفع بالأفراد إلى تبني خيار الهجرة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي

6. الهجرة غير النظامية وانعكاساتها على البلد المستقبل

تترك للهجرة غير النظامية انعكاسات مختلفة على البلد المهاجر اليه في كافة المجالات ومع اختلاف سبب الهجرة، لهذا نعتقد بأن المهاجرين الوافدين الى المدينة متشبعين بذات جماعية قبلية، وبأساليب مستقرة في السلوك والعمل، وفي أنماط محددة من الولاء والالتزامات وانساق